

## -الاقتصاد كعلم:

من الحكمة أن يزود القارئ في مدخل دراسته للاقتصاد ببعض الحقائق العامة لهذه الدراسة التي تلعب دورا مهما في صياغة تفكيره العلمي. وتكمن أهمية الاقتصاد في كون القضايا التي يعالجها تحتل اهتمام الفرد في حياته اليومية والمجتمع في دأبه المستمر نحو تحقيق رفاهة أكبر. فالإقتصاد علم له خصائصه ومصطلحاته المحددة ومجاله المعين، كما أنه يستخدم الطريقة العلمية في معالجة قضاياها، والطريقة العلمية تقوم في جوهرها على الوصف الدقيق للوقائع مبتعدة في ذلك عن الحكم الشخصي، ومن ثم يمكن التوصل إلى نتائج لا تختلف باختلاف شخصية الباحثين.

فالاقتصاد علم اجتماعي يعالج جانبا من جوانب النشاط الإنساني، وبالمقارنة مع غيره من العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع وعلم النفس مثلا، تجد أنه أكثر تحديدا في مجاله وأشد قابلية لأن يكون موضوعا للتجربة العلمية

ومما لا شك فيه أنه يتداخل مع غيره من العلوم الاجتماعية إلا أنه علم متخصص يمكن تحديد المعالم الرئيسة لمجاله، إلا أنه ينبغي القول بأنه بالرغم من أن الظواهر الاقتصادية قديمة قدم الإنسان نفسه إلا أن الكتابة العلمية المتخصصة في الاقتصاد حديثة نسبيا، فيكاد يجمع الاقتصاديون على أن أسلوب البحث العلمي في الاقتصاد لم يبدأ إلا بظهور أبحاث آدم سميث عام 1776 " بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"

ذكرنا في مبدأ كلامنا أن الاقتصاد بصفته علما يتبع بالضرورة الأسلوب العلمي في تحليل قضاياها، والطريقة العلمية نوعان، الطريقة الاستنباطية والطريقة الاستقرائية، والاستقراء هو الوصول إلى أحكام عامة عن طريق تعميم أحكام خاصة، أما الاستنباط فهو استنتاج قضايا خاصة من قضايا عامة.

ومما سبق أن نرى أن الدراسة الاقتصادية العلمية تستلزم المعرفة بقواعد المنطق الكلامي والرياضي والتزود بتاريخ الاقتصاد والإحصاء وكل هذا لا يغني الاقتصاد من الإدراك العام السليم.

والاقتصاد له مصطلحاته الخاصة ذات المفاهيم المحددة مثله في ذلك مثل أي علم آخر، وسوف نلاحظ خلال دراستنا الاقتصادية ورود مصطلحات عديدة مثل التوازن، المرونة، فائض المستهلك، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الدخل الفردي، الوطني، النقدي...إلخ، هذه المصطلحات وغيرها يجب أن توضع في موضعها الصحيح، فاستخدامها في غير مفاهيمها المحددة يترتب عليه نتائج غير منطقية وواقعية خاطئة.

ويعالج الباحث الاقتصادي الظواهر الاقتصادية على أكثر من مستوى، فقد يعالجها على مستوى الوحدة الاقتصادية، ويطلق عليها الاقتصاد الجزئي أو المايكرو أو قد يعالجها على مستوى الاقتصاد الوطني ويطلق عليها لفظ الاقتصاد الكلي أو الماكرو.

والنظرية الاقتصادية على غرار الظاهرة الاجتماعية نسبية بمعنى أنها ترتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في بلد معين وفي زمن معين. فالنظريات الاقتصادية التي احتواها كتاب آدم سميث على سبيل المثال كانت صدى واستجابة لطبيعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عاصرها والتي تمثلت في بحث كيفية وأسباب نمو الاقتصاد القومي. أما بعد الحرب العالمية الثانية بدأ عصر التنمية الاقتصادية بالنسبة للبلاد المستقلة حديثا والتي كانت قد تخلفت اقتصاديا في الماضي، ولم تجد هذه البلاد عوناً لحل مشاكلها الاقتصادية في كثير من النظريات الاقتصادية السائدة في البلاد المتقدمة والملائمة لظروفها الاق والاج والطبيعية، ولقد كان هذا باعثاً على ضرورة صياغة نظريات جديدة وتطوير نظريات قديمة تقوم على أساس واقع البلاد النامية.

مضمونه أنه إذا حدث شيء معين فإننا نتوقع وتساعدنا النظرية العلمية بصفة عامة على تفسير الأحداث التنبؤ بها، والتنبؤ العلمي لا يعني التنبؤ بالغيبيات ولكنه تنبؤ مشروط أن يترتب على ذلك حدوث أشياء أخرى معينة. والنظرية الاقتصادية تساعدنا على تحديد وتفهم العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية، فمثلاً تنبأ النظرية الاقتصادية بأنه إذا حدث وارتفع سعر سلعة معينة فإننا نتوقع انخفاض الكمية المباعة منها، ومن ثم تكون العلاقة الاتجاهية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها عكسية، وإذا ارتفعت الدخول فإننا نتوقع زيادة كل من الانفاق على شراء السلع والخدمات والادخار، ومن ثم تكون العلاقة الاتجاهية بين الدخل وبين كل من الانفاق الاستهلاكي والادخار طردية، كذلك إذا زاد العرض النقدي فإننا نتوقع انخفاض سعر الفائدة.

### -تعريف علم الاقتصاد:

الأصل اللغوي لاصطلاح "الاقتصاد السياسي" في الكلمات الإغريقية "OIKOS-NOMOS-POLITICOS" التي تعني على التوالي "منزل" "قانون" "اجتماعي".

فالاقتصاد يعني بصفة حرفية التنظيم الجيد للبيت حسب الكلمة اللاتينية المكونة "أموالكنمكوس"، اقتصد يعني التوزيع الأحسن بين أفراد فئة أو مجموعة حجم من المواد الاستهلاكية الموجودة بكمية محدودة، لذا فإن عبارة اقتصد لا يمكن تطبيقها على مواد موجودة بصفة غير محدودة كالهواء.

ولم يدخل مكوناً هذا الاصطلاح، أي كلمتي اقتصاد وسياسي في الاستعمال دفعة واحدة. فمصطلح الاقتصاد يأتي من أرسطوطاليس الذي قصد باستعماله "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "قوانين الذمة المالية المنزلية" ولم يستعمل مصطلح الاقتصاد السياسي إلا في بداية القرن السابع عشر 17 وهو ما تحقق في فرنسا على يد "أنطوان دي مونكريتيان" الذي نشر في عام 1615 كتاباً بعنوان "مطول في الاقتصاد السياسي" قاصداً بصفة السياسي أن الأمر يتعلق "بقوانين اقتصاد الدولة" وتبع ذلك استعمال الاصطلاح "الاقتصاد السياسي".

للتعبير عن فرع للمعرفة النظرية ، حيث تطرق لدراسة اقتصاد الأمة الفرنسية وأكمل عمله العلمي بمجموعة من النصائح لفائدة الأمراء والمسؤولين عن الملك العمومي ولم يكف منذ ذلك الوقت عن التطور . هذا الفرع الذي يسمونه حاليا في العالم الأنجلو ساكسوني "الاقتصاد"<sup>(2)</sup>.

أما إضافة صفة السياسي، فلأنه يدرس اقتصاد الأمة، إن الملك له المسؤولية لأنه الممثل الأول والعام للمحافظة على الملكية العمومية. إن مبادئ نشاط الملك تشكل سياسته. لذا كتب "أنطوان دي مونكريتيان" هذه المبادئ كما رتبها من خلال ملاحظاته للوقائع، ومن هنا استخلص عنوان كتابه "مؤلف الاقتصاد السياسي"<sup>(3)</sup>.

أما عن تعريفه من الناحية الاستيمولوجية فهو علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية أي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بوساطة الأشياء المادية والخدمات، وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج توزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، معيشتهم المادية والثقافية.<sup>(4)</sup> وورد في تاريخ الفكر الاقتصادي أكثر من تعريف لعلم الاقتصاد، وكانت هذه التعاريف التي قال بها كبار الاقتصاديين خلال تطور هذا العلم تتحدد عادة بنظرهم إلى نطاق المشاكل التي رأوا أن

تناولها الدراسة الاقتصادية ، ففي وقت ما شاع تعريف لعلم الاقتصاد يحوم حول إنتاج الثروة ، فعرف بأنه العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من أن تغتنى ، وواضح أن هذا التعريف كان متأثرا بنظرة آدم سميث إلى نطاق المشاكل التي يجب أن يشملها دراسة الاقتصاد حيث عرض سنة 1776 في إنجلترا مؤلف تحت اسم "أبحاث حول الطبيعة وأسباب ثراء الأمم" حينها لقب هذا المفكر ب "أب الاقتصاد السياسي . ، لكن هذا التعريف لا يعجب جون ستيوارث مل كما لم يعجبه تعريف آخر يركز تعريفه على اكتشاف القوانين التي تنظم الثروة وتوزيعها ونظام استهلاكها ، لكنه فضل تعريفا ثالثا بأنه العلم الذي يقتضي أثر ذلك النوع من الجماعة التي تتولد عن عمليات البشر المتشابكة في سبيل انتاج الثروة.

وفي سنة 1803 أعطى الاقتصادي الفرنسي "جون باتست ساي" أول تعريف كلاسيكي للاقتصاد السياسي "هو عرض بسيط للطريقة التي يتشكل من خلالها وتتوزع وتستهلك الثروات"

بعدها تطور علم الاقتصاد وبلور طرق ملاحظة الظواهر الاقتصادية.

(2) محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981،

(3) شوام بوشامة: مدخل في الاقتصاد العام، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، ص33

(1) شوام بوشامة، مرجع سابق، ص33.

إن الاقتصاد السياسي يدرس أساس تطور المجتمع، وهذا الأساس هو إنتاج الخيرات المادية، أسلوب الإنتاج، لكن الاقتصاد السياسي لا يدرس الإنتاج إلا من وجهة نظر العلاقات بين الناس في سياق الإنتاج، وهو يدرس أساس المجتمع.

كما كان موضوع الدراسة في الاقتصاد السياسي هو علاقات الإنتاج (العلاقات الاقتصادية) بين الناس، وهذا ما يشمل أشكال ملكية وسائل الإنتاج، وضع مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية في الإنتاج والعلاقات المتبادلة بينهما، أشكال توزيع الخيرات المادية.

وهكذا، فإن الاقتصاد السياسي هو علم تطور علاقات الإنتاج الاجتماعية أي العلاقات الاقتصادية بين الناس، وهو يستوضح القوانين التي تسيطر إنتاج وتوزيع الخيرات المادية في المجتمع البشري، وفي مختلف مراحل تطوره.

" أما ألفريد مارشال في كتاب " مبادئ الاقتصاد " سنة 1890، فقد عرف الاقتصاد السياسي بأنه العلم الذي يدرس بني الإنسان في أعمال حياتهم العادية، فهو يبحث كيف يحصل الانسان على دخله وكيف يستعمل ذلك الدخل، فهو من ناحية دراسة للثروة ومن ناحية أخرى جزء من دراسة الإنسان.

وهناك تعاريف أخرى لهذا العلم، فمثلا الاقتصادي " دافنبورت " في كتاب " اقتصاديات المشاريع " سنة 1913 يركز اهتمامه على موضوع التبادل ومشاكله فيعرف الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذي يدرس الظواهر من ناحية الثمن.

أما بيجو في كتابه " اقتصاديات الرفاهة " سنة 1910 فيعرف الاقتصاد بأنه دراسة الرفاهة الاقتصادية.

ولكن هناك تعريف شائع الاستعمال قال به " روبنز " في كتابه " طبيعة علم الاقتصاد ومعناه " سنة 1932 فهو يرى أن علم الاقتصاد يجب أن يدرس السلوك الانساني كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات المتعددة وبين الوسائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة. ويتفق ميلتون فردمان الأستاذ بجامعة شيكاغو إلى حد كبير مع تعريف روبنز فيعرف الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في الطرق التي يمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية. فالمشكلة الاقتصادية وفهم طبيعتها وطرق حلها هو موضوع الدراسة الاقتصادية في معناها الواسع.

ويعرف "سامويلسون" علم الاقتصاد بأنه دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها السلع لغرض الاستهلاك الآن ومستقبلا على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع.(2)

ويتحدد كل علم بموضوعه ومنهجه وأفكاره، وتتحدد معالم الموضوع والمنهج من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في أثنائها العلم محور الاهتمام، فيتبلور موضوعه وترسم مناهجه وتصاغ أفكاره، والاقتصاد محل دراستنا لا يمثل استثناء عن تلك القاعدة، فهو في حالته الراهنة والتي تبلورت خلال مراحل تاريخية طويلة علم من العلوم الاجتماعية له موضوع ونطاق اهتمامات محددة، وله مناهج بحث وتحليل علمية ومتقنة ومتميزة، ولكن أيا كانت موضوعية التحليل الاقتصادي، فإن البحث في المجالات الاقتصادية غير منقطع الصلة تماما بالاعتبارات الشخصية والنفسية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالباحث، وعلى ضوء ما سبق، نقدم بعض التعريفات لعلم الاقتصاد من زوايا مختلفة وذلك بحسب الاتجاهات الفكرية :

✓ **الاقتصاد علم المصلحة الشخصية:** يرى الاقتصاديون التقليديون أن المصلحة الشخصية هي القوة المحركة للإنسان وللنظام الاقتصادي، وهي تنصرف إلى أن الإنسان يبذل جهدا طبيعيا لتحسين وضعه، وهكذا؛ فإن علم الاقتصاد هو علم المصلحة الشخصية أي علم موضوعه التصرف الإنساني.

✓ **علم الاقتصاد علم إشباع الحاجات المادية:** اتجه بعض الاقتصاديين إلى النظر في إشباع الحاجات على أنه الغاية الأساسية التي يسعى إليها الفرد من نشاطه الاقتصادي، وبالتالي تصبح الحاجات هي المحدد لنطاق علم الاقتصاد، ويصبح علم الاقتصاد هو العلم المتعلق بإشباع الحاجات.

✓ **الاقتصاد علم الثروة (الرفاهية المادية):** يتجه فريق كبير من الاقتصاديين على أن الغاية الأساسية من مزاولة النشاط الاقتصادي هي تكوين الثروات، وبالتالي يقررون أن الثروة (أو الرفاهية المادية) هي المحدد لنطاق علم الاقتصاد. ويمثل هذا الرأي اتجاها فكريا قويا يسلك الطريق الفكري لأدم سميث. فلقد عنون آدم سميث مؤلفه الاقتصادي الشهير بعنوان - **ثروة الأمم** - بل وحدد بدقة أن الموضوع الأساسي للاقتصاد في كل دولة هو زيادة ثروتها وقوتها ويبقى للفرد والمجتمع البحث عن الوسائل التي تمكنهم من تجميع الثروة.

ولقد تبع ساي نفس الاتجاه الفكري لأدم سميث ونظر إلى علم الاقتصاد باعتباره علم المعرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها. ولهذا أضاف إلى عنوان مؤلفه الشهير "**مطول في الاقتصاد السياسي**" تسمية جانبية تدل على هذا المضمون. وسار ألفريد مارشال في مؤلفه "**مبادئ علم الاقتصاد**" في نفس الاتجاه، حيث

عرف علم الاقتصاد بأنه دراسة للبشرية في شؤون حياتها اليومية، فهو بمثابة دراسة لكيفية حصول البشر على المقومات المادية للرفاهية (الثروة) وطرق استعمال هذه المقومات، وبموجب هذا الاتجاه الفكري شاعت فكرة تقسيم دراسة الاقتصاد بين ثلاثة أقسام الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.<sup>(1)</sup>

✓ **الاقتصاد علم المبادلة** : تتميز الاتجاهات الفكرية السابقة بتعريف علم الاقتصاد وتحديد موضوعه استناداً إلى الغاية المستهدفة من النشاط الاقتصادي، والتي قد تكون المصلحة الشخصية أو إشباع الحاجات أو تكوين الثروات. ولكن جانبا آخر من الاقتصاديين اتجه إلى تعريف علم الاقتصاد وتحديد موضوعه بالاستناد إلى وسائل إشباع الغايات والحاجات، حيث يعرف علم الاقتصاد بأنه علم المبادلة أي العلم الذي يهتم بدراسة عملية التبادل التي بموجبها يتخلى الفرد عما في حوزته ليحصل بالمقابل على ما يحتاجه من الآخرين، وتسمح تلك العملية أي المبادلة بقيام صلة بين الإنتاج (من سلع وخدمات) وإشباع الحاجات ويعتبر الاقتصادي الفرنسي -جيتون بيرو - من أبرز من حدد موضوع علم الاقتصاد على هذا النحو .

✓ **الاقتصاد علم طرق الإنتاج**: يتجه فريق من الاقتصاديين إلى تعريف علم الاقتصاد وتحديد موضوعه بالاستناد إلى العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج. ويعبر هذا الاتجاه عن المنظور الماركسي للاقتصاد السياسي، ووفقاً لهذا الاتجاه يصبح الاقتصاد علم دراسة العلاقات الاجتماعية المرتبطة بإنتاج وتوزيع ما يلزم لمعيشة الأفراد ودراسة تطور هذه العلاقات. بمعنى أنه العلم الذي يكشف عن القوانين المهيمنة على إنتاج وتوزيع السلع المادية (والخدمات) في المجتمع البشري في مختلف مراحل نموه باختصار علم دراسة طرق الإنتاج.

✓ **الاقتصاد علم الندرة والاختيار**: ينصرف ذهن الكثيرين إلى أن كلمة اقتصاد تنحدر من لفظ يقتصد بمعنى يدخر وبالتالي يصبح معنى الاقتصاد مضاداً للضياع والإنفاق والتبديد والتبذير والإسراف. ولا تنشأ الحاجة للاقتصاد بهذا المعنى إلا في حالة ندرة الموارد ومحدوديتها مما يتطلب الحاجة إلى ترشيد استخدامها. وفي هذا الإطار المتداول، أصبحت كلمة اقتصاد تعني اتخاذ تدابير لمواجهة الندرة النسبية للموارد بالقياس للحاجة إليها، وصار اهتمام علم الاقتصاد بالموارد النادرة والسلع والخدمات التي تنتج بفضلها هو محور الدراسات الاقتصادية.

(1) محمد الطنطاوي الباز: مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2004، ص9-14.

ويسترشد بفكرة الندرة في صياغة تعريف علم الاقتصاد وتحديد موضوعه غالبية الاقتصاديين في الوقت الحالي، حيث تتجه الغالبية الساحقة من المؤلفات الاقتصادية إلى تعريف علم الاقتصاد على أنه العلم الذي يهتم بمشكلة توزيع الموارد الإنتاجية النادرة على الاستخدامات المختلفة. فوجود علم الاقتصاد وقوانينه المختلفة إنما يرجع لدى هذا الاتجاه الفكري إلى أن الموارد المتاحة محدودة في حين أن الحاجات الإنسانية متعددة.